الأمم المتحدة

A/57/125

الجمعية العامة

Distr.: General
1 July 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البندان ٩٠ و ١٠٤ من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته لعام ٢٠٠١

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أعد عملا بقرار الجمعية ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

موجز

يعد هذا التقرير بمثابة استعراض واستكمال لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنشطته لعام ٢٠٠١. ويقوم التقرير المتعلق بأنشطة الصندوق لعام ٢٠٠١ دليلا على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بجلب الخبرة التي اكتسبها على مدى سنوات إلى مجالات الدعوة وإقامة الشراكات وبناء القدرات والقيام بدور رائد في مجال المشاريع الابتكارية وزيادة المعرفة المتعلقة بالدور الرائد للمرأة وحقوقها من أجل دعم التغييرات الإيجابية التي تحدث في حياة المرأة. ويتضمن التقرير أيضا توصيات بشأن إمكانية زيادة تعزيز برامج الصندوق.

* A/57/50/Rev.1.

260702 260702 02-45373 (A)
0245373

أولا – مقدمة

١ - يعد هذا التقرير بمثابة استعراض واستكمال لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنشطته في عام ٢٠٠١. ويرصد التقرير التقدم المحرز من جانب الصندوق في تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وفي عام ٢٠٠١، بلغت الخطة عامها الثاني من التنفيذ، مما أتاح فرصة مؤاتية للصندوق لتقييم التقدم الذي أحرزه في منتصف المدة وتحديد الاختناقات المحتملة. واكتسبت هذه السنة أهميتها من واقعة أخرى وهي اعتماد قرار الجمعية العامة الذي يصدر مرة كل سنتين بشأن الصندوق (القرار ٥٦/١٣٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأدى هذا القرار إلى تعزيز الولاية المتعلقة بعمل الصندوق وإلى الاعتراف بعدد من المجالات الاستراتيجية التي ينبغي للصندوق أن يواصل فيها تقديم وزيادة الدعم.

٢ - وفي عام ٢٠٠١، أتاحت بلورة الأهداف الإنمائية للألفية ودليلها التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر القرار ٥٦/٣٢٦ ألف) فرصة هامة لإبراز أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما هدفا مستقلا وأحد الشواغل المشتركة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن برنامج عمل بيجين[1] الذي يمثل الوثيقة الختامية للاستعراض الخماسي الذي أجري لهذا البرنامج في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة معا، قائمة شاملة للتوصيات الاستشرافية والنظرية لتحقيق هذا الهدف. ويضطلع الصندوق بدور رئيسي في إتاحة إمكانية الوصول السهل إلى قاعدة دينامية للمعارف وزيادة القدرة على رصد التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية للبلدان والمجتمعات المحلية والمؤسسات التي تعمل على تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة.

٣ - وكانت إحدى أكبر التحديات التي واجهت الصندوق في عام ٢٠٠١ هي أزمة أفغانستان وضرورة الاستجابة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية قام الصندوق بتعبئة سريعة لموارده لكفالة تمكين المرأة الأفغانية من التعبير عن مواقفها وإدراج دورها الرائد وحقوقها في جدول الأعمال المتعلق بإعادة التعمير. كذلك اضطلع الصندوق بدور رئيسي في دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استجابة منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ اكتسبت أنشطة الصندوق المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز زخما جديدا من جراء قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتكتسب الدورة الاستثنائية أهميتها من الاهتمام غير المسبوق الذي أولته للأبعاد الجنسانية للأزمة. وفي الإعلان الختامي بشأن الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (HIV/AIDS) سلّم زعماء العالم، دون قيد أو شرط، بأن الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى اليوم يقوم دليلا على عجز البشرية المتواصل عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، وبتوا بأن ''كفالة المساواة بين الجنسين وكفالة التمكين للمرأة عنصران أساسيان للحد من تعرض النساء والفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' (الفقرة ١٤).

٥ - وكان عام ٢٠٠١ هو العام الأول من مدة ولاية أعضاء اللجنة الاستشارية الحالية التي تمتد إلى ٣ سنوات. وقام أعضاء اللجنة بتوفير توجيهات هامة وبتشجيع للصندوق ودعمه طوال السنة. وتتضمن إنجازات اللجنة الاستشارية في عام ٢٠٠١ إنجازا له أهمية خاصة يتمثل في الاعتراف بمساهماتها الكبيرة في قيام الجمعية العامة باعتماد القرار الذي يصدر مرة كل سنتين بشأن الصندوق

(A/RES/56/130) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وكان الدور الرائد الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية وتوجيهاتها بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى المترتبة على هذا القرار بالنسبة للصندوق أداة في مساعدة المنظمة على تحسين آلياتها الإدارية والبرنامجية التي تعتبر ضرورية لزيادة قدرة الصندوق على إحراز النتائج المرجوة والاضطلاع بولايته على نحو فعال.

٦ - ويستجيب الصندوق لهذه الفرص والتحديات بزيادة التركيز الاستراتيجي والتداؤب والروابط بين وفيما بين جهوده البرنامجية. ويقوم تقرير أنشطة الصندوق لعام ٢٠٠١ دليلا على أن الصندوق يسخر خبرته المكتسبة على مدى سنوات في مجالات الدعوة وإقامة الشراكات وبناء القدرات والقيام بدور رائد في مجال المشاريع الابتكارية وزيادة معارفه المتعلقة بالدور الرائد للمرأة وحقوقها في دعم التغييرات الإيجابية التي تحدث في حياة المرأة. ويتضمن هذا التقرير أيضا توصيات بشأن الوسائل التي يمكن اتباعها في زيادة تعزيز برامج الصندوق.

ثانيا - البرنامج

ألف - لمحة عامة

٧ - ترمي برامج الصندوق إلى إحراز ثلاث نتائج استراتيجية هي: (أ) تعزيز أمن المرأة وحقوقها في المجال الاقتصادي، (ب) ضمان أن تؤدي قيادة المرأة إلى تشكيل نظام الحكم وإقامة صرح السلم، و(ج) وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف الموجه ضدها. ولقد جرى القيام بوضع استراتيجيات وبرامج ابتكارية في كل واحد من هذه المجالات، مما يُفضي إلى إحراز النتائج الإيجابية واستخلاص الدروس والتحديات للمستقبل. وتعتبر التدابير التالية مما يُفضي إلى التوسع في النتائج الابتكارية التي أحرزها برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠١.

باء - تعزيز أمن المرأة وحقوقها في المجال الاقتصادي

٨ - يستجيب عمل الصندوق المتعلق بتعزيز أمن المرأة وحقوقها في المجال الاقتصادي للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة. وتأخذ البرامج والمشاريع في الاعتبار الطرق التي أسهمت بها العولمة في مفاقمة حالات عدم المساواة وعدم الأمان السائدة في مختلف البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي الوقت ذاته يسعى الصندوق جهده لضمان تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة عن طريق، مثلا، إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصال بتكاليف رخيصة نسبيا من أجل تقليل تكاليف المعاملات وإتاحة إمكانية الاتصال عبر الثقافات والقارات للمجتمعات المحلية الفقيرة.

٩ - وفي عام ٢٠٠١ أدى عمل الصندوق المتعلق بأمن المرأة وحقوقها في المجال الاقتصادي إلى إحراز أربع نتائج رئيسية هي:

(أ) إقامة مؤسسات جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة والقوانين والسياسات التي ترمي إلى تيسير وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية وامتلاكها لهذه الموارد على قدم المساواة. وقدم الصندوق الدعم اللازم في عملية جمع واستخدام البيانات المفصلة حسب نوع الجنس لجعل عملية تقرير السياسات الاقتصادية تقوم على الدراية، وزيادة تعزيز التشريعات والسياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين وترمي إلى تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي، وحفز الأنشطة الشعبية الناشئة التي ترمي إلى إحداث ترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، خاصة في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونتيري، مكسيكو، آذار/مارس ٢٠٠٢). ويقوم الصندوق بأنشطة تستهدف زيادة تسليط الضوء على العمل غير المأجور الذي تضطلع به المرأة في العمليات الإحصائية المزمعة وتعزيز التشريعات التي تحمي العاملات لحسابهن الخاص في

آسيا. وقد أدت سنوات من التعاون المثمر بين الصندوق والمؤسسات الإحصائية الوطنية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نُظم جمع البيانات المعمول بها في الهند ونيبال، مما أدى إلى زيادة قبول مبدأ تحديد أولويات لعمليات قياس عمل المرأة في العمليات الإحصائية في أوساط مقرري السياسات. وفي منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة، نجح الصندوق في الدعوة إلى استنان تشريعات في مجال الإصلاح الضريبي أدت إلى تخفيف العبء المالي غير المتناسب الذي يُثقل كاهل ''تجار الحقائب'' من النساء؛

(ب) زيادة الإلمام بعملية العولمة والتحول الاقتصادي وفهم إدارتهما من وجهة نظر المرأة الفقيرة. إذ يعتبر تحليل آثار السياسات التجارية على خيارات كسب العيش بالنسبة للمرأة وإدماج المنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي من العناصر الرئيسية في الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق في هذا المجال. وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية يساعد الصندوق على إنشاء شبكات إقليمية جديدة للدعوة إلى خيارات تراعي الفوارق بين الجنسين في مجال الاقتصاد الكلي، بما في ذلك شبكة الأفريقيات المتخصصات في الاقتصاد وشبكة المنظمات غير الحكومية التي تُسمى (Iniciativa Cartagena) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) التعهد بالتزامات جديدة تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات تنظيم الاقتصاد. ويقوم الصندوق بتقديم دعم مباشر لعمليات تحليل الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في أكثر من ٢٠ بلدا من بلدان البرنامج. ولقد أدى تعاون الصندوق مع حكومة بلجيكا على عقد اجتماع عالمي رفيع المستوى إلى قيام ٤٧ بلدا بتأييد بيان يحث الجهات المعنية على الاعتراف بالتحليل الجنساني للمبادرات التي تتضمنها ميزانيات الحكومات على الصعيدين الوطني والدولي كوسيلة لتحسين النظام الاقتصادي والمالي. وعلى الصعيد الوطني أدت دعوة الصندوق إلى إدماج التحليل الجنساني في تصميم ميزانية الصحة الوطنية للمكسيك وفصل عن حالات الإجحاف الجنساني بوصفه سمة ثابتة في الدراسة الاستقصائية السنوية للهند.

(د) زيادة القدرة الاقتصادية لربات الأعمال والمنتجات والعاملات في القطاع غير الرسمي. إذ يؤدي الدعم المقدم من الصندوق إلى تمكين المنتجات من تعزيز حلقات الترابط السوقية، وإلى اقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللازمة لتيسير تطوير أعمالهن التجارية، وتحليل القطاعات الفرعية بهدف تحديد الفرص الاقتصادية الواعدة. وأدت المساعدة المقدمة من الصندوق إلى إنشاء شبكة للموارد التقنية للمشاريع الصغيرة والصغرى في الدول العربية، وإلى إنشاء محفل جديد لربات الأعمال في جنوب آسيان وشبكة للعاملات في مجال الحرف اليدوية في بيرو وإكوادور، وشبكات لتمكين ربات الأعمال اللائي يستخدمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الوصول إلى أسواق جديدة.

١٠ - وحالت أمام المبادرات التي قام بها الصندوق من أجل دعم الأمن الاقتصادي للمرأة تحديات كبيرة ساعدت على استخلاص دروس جديرة بالاهتمام. فلقد تُبين من تقييم يتناول عمل الصندوق المتعلق بالجنس والتجارة أنه يلزم إيجاد روابط أكثر قوة بكثير مع النقابات والأكاديميين. ويلزم زيادة الاستثمارات في مجالات التحليل الاقتصادي وإزالة الأمية الاقتصادية من أجل زيادة فعالية الجهود التي ترمي إلى تعميم المنظور الجنساني على سياسات الاقتصاد الكبير.

جيم - الدور الرائد للمرأة في تشكيل نُظم الحكم وإقامة صرح السلام

١١ - في عام ٢٠٠١ قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتوسيع نطاق برامجه ومشاريعه بدرجة كبيرة في كل

منطقة لكفالة أن يُفضي الدور الرائد للمرأة إلى تشكيل نظم الحكم وإقامة صرح السلام. وأعلنت الجهات المانحة الثنائية ومؤسسة الأمم المتحدة للبرامج المتعددة السنوات تبرعات بلغت قرابة ١٢ مليون دولار لتوفير المساعدة اللازمة للمرأة في مناطق المنازعات وشرح آثار الحرب والمنازعات المسلحة على المرأة، وتوفير الدعم اللازم لأدوار المرأة في إقامة صرح السلام.

١٢ - ومن بين النتائج البارزة للمبادرات التي قام بها الصندوق في مجال نظم الحكم وإقامة صرح السلام ما يلي:

(أ) وضع نماذج قابلة للاستنساخ من أجل تعزيز دور المرأة الرائد في إقامة صرح السلم وإعادة التعمير. ففي أفريقيا أدى الدعم المقدم من الصندوق لإنجاح الدعوة المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في عملية السلام في بوروندي خلال عام ٢٠٠٠ إلى توجيه دعوة من الميسر للمشاركة في الحوار الكونغولي المشترك لإسداء المشورة والقيام فيما بعد بتوفير الدعم اللازم لتجمعات المرأة من أجل وضع جدول أعمال يؤثر على مفاوضات السلام في الكونغو. وفي تيمور الشرقية أدى تعاون الصندوق مع المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (UN-TAET) من أجل دعم المشاركة السياسية للمرأة إلى ترشيح ٢٦٨ امرأة - يمثلن ٢٧ في المائة من مجموع المرشحين؛

(ب) إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة مع وكالات الأمم المتحدة من أجل دعم دور المرأة الرائد في إقامة صرح السلم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود المتعلقة بالحماية والمساعدة. وأقيمت علاقات تقوم على الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) من أجل معالجة مسألة البعد الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة حفظ السلام في سيراليون؛ على أن تقوم إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدعم مشاركة المرأة في عمليات السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان؛ والفريق القطري التابع للأمم المتحدة/إسلام أباد بإعداد العنصر الجنساني في برنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني، ٢٠٠٢؛ ومكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمتابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١٣ - وكانت استجابة الصندوق للحالة في أفغانستان أهميتها من حيث ضمان الإبقاء على الدور الرائد للمرأة وحقوقها مدرجين في جدول الأعمال طوال عملية إعادة التعمير. واضطلع الصندوق بدور رئيسي في دعم تعميم المنظور الجنساني على استجابة الأمم المتحدة للأزمة. وبالتعاون مع حكومة بلجيكا قام الصندوق بعقد مائدة مستديرة للمرأة الأفغانية من مختلف المشارب الاجتماعية والمنظمات السياسية، من داخل أفغانستان وخارجها، لإجراء حوار بشأن إشراك المرأة في إقامة صرح السلام وإعادة التعمير. وأدت التوصيات المحددة التي أصدرتها المائدة المستديرة إلى خطة عمل بروكسل، باعتبارها الوثيقة الأساسية التي ترتبت عليها إلى صياغة نداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢ وإلى تقييم احتياجات الأولية الذي جرى إعداده برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وكمتابعة للمائدة المستديرة التي عقدت في بروكسل، لعب الصندوق - بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة في أفغانستان - دورا رائدا في القيام بمبادرة مشتركة بين الوكالات لعقد حلقة استشارية وطنية بشأن المرأة الأفغانية في كابل خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. وقدم برنامج العمل للمرأة الأفغانية الذي تمخض عن هذه المبادرة إلى حشد ٨٠٠ شخص، بالإضافة إلى

رؤساء وكالات الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة لأفغانستان للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس.

١٤ - وفي ضوء الزيادة الفائقة التي طرأت على البرامج في مجالي السلم والأمن ونظام الحكم خلال عام ٢٠٠١، صار من الأهمية بمكان أن يقوم الصندوق بتحسين النظم التي يتبعها في تجميع واقتسام الدروس المستقاة والاستجابة للتحديات الرئيسية. وكانت لاستجابة الصندوق السريعة للحالة في أفغانستان أهمية حاسمة في ضمان جعل حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة التعمير، وفي الوقت ذاته لا يزال الصندوق، بالنظر إلى صغر حجمه، يواجه التحدي المتمثل في ضرورة إيفاد العدد اللازم من موظفيه للاستجابة لحالات الطوارئ الملحة للغاية.

دال - تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف ضد المرأة

١٥ - لا يزال تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف ضدها من مجالات التركيز القوي في جميع المجالات التي يعمل فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وتشمل الجهود المبذولة في هذا المجال المواضيعي أيضا إعداد برنامج متسع النطاق بشكل سريع لتعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان واستراتيجيات معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الآليات الرئيسية لإنجاز العمل في هذا المجال برنامج الصندوق المعني بالترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة. ويقوم الصندوق الاستئماني بصفة خاصة، بدور مختبر للابتكارات والبارومترات المتعلقة برصد المطالبات بوضع حد للعنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠١ أدى النداء الموجّه من الصندوق الاستئماني لتقديم اقتراحات إلى تقديم ٣٢٥ اقتراحا تمخض عنها ما مجموعه ١٧,٥ ملايين دولار في وقت لم يكن الصندوق يملك سوى مليون واحد من الدولارات لتوزيعه كمنح. وبفضل الجهود التي قام بها الصندوق في هذا المجال المواضيعي أمكن القيام بما يلي:

(أ) وضع سياسات وتشريعات والتزامات جديدة وتعزيز ما هو قائم منها في جميع المجالات دعما لحقوق الإنسان للمرأة. وكمثال على تعزيز البيئات التي تؤدي إلى تمكين المرأة من التمتع بحقوق المرأة التي تجري تهيئتها عن طريق مبادرات الدعم التي يقوم بها الصندوق إعداد خطة عمل وطنية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في نيبال، واستخدام الاتفاقية كأداة في الاستعراض الدستوري في رواندا، وإنشاء شبكة قطاعية من المجتمعات المحلية والدوائر الحكومية لوضع حد لممارسة العنف ضد المرأة في البرازيل.

(ب) إنشاء آليات مؤسسية جديدة أو تعزيز الآليات القائمة لمعالجة العنف الجنساني عن طريق المبادرات المشاريعية في بنغلاديش التي تقوم فيها الحكومة بإنشاء خلية متعددة الوزارات لمناهضة الاتجار بالمرأة، وفي البرازيل التي قامت فيها الحكومات في العديد من المدن بإنشاء شبكات قطاعية من المجتمعات المحلية والدوائر الحكومية معنية بزيادة الدعم المقدم للنساء الناجيات من حوادث العنف؛

(ج) ملاحظة وضع استراتيجيات مرحلية وقابلة للاستنساخ مستمدة من النماذج المدعومة من قبل الصندوق والدروس المستقاة من إجراءات مكافحة العنف ومعالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع المناطق. وكانت تجربة الصندوق المتمثلة في شن حملة إقليمية لوضع حد للعنف الموجه ضد المرأة في كمنولث الدول المستقلة بمثابة استنساخ للتجارب التي قام بها في مناطق أخرى خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. كما كانت مبادرة جنوب آسيا التي قام بها الصندوق لمعالجة مشكل الاتجار بالمراة تقوم على التجارب التي قامت بها مشاريع الصندوق

الاستئماني والطلب الناشئ عن الحملة الإقليمية التي شنّها الصندوق في عام ١٩٩٩. وجرى كذلك استنساخ وسائل التدريب التي استحدثت لأغراض البرنامج النموذجي للصندوق بشأن التدخلات القائمة على نوع الجنس من أجل مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تايلند والمكسيك وجزر البهاما.

١٦ - وقام الصندوق ببذل قدر كبير من الجهد فيما يتعلق بتجميع الدروس المستقاة وإقامة قاعدة بيانات في هذا المجال المواضيعي. كما أن الروابط التي أقامها مع ضامني الصندوق الاستئماني عن طريق حلقات العمل المعنية بتوفير القروض والاتصالات الاستراتيجية تساعد على تعميق هذه المعارف إلى حد كبير. وهي تساعد كذلك على تعيين التحديات الكبيرة التي لا بد من تذليلها من أجل حفز التغيير الحقيقي في هذا المجال. وتزداد التحديات التي تواجه الصندوق الاستئماني بدرجة فائقة، دون أن تكون لديه موارد كافية للاستجابة لها. وبالنظر إلى الوجود الميداني المحدود نسبيا للصندوق فإن الحاجة إلى الاستمرار في تعبئة العدد اللازم من الخبراء التابعين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في البلدان على نطاق العالم، ولتوفير الدعم اللازم من الخبراء لشركاء الأمم المتحدة المعنيين بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تزال هي الأخرى من التحديات الكبيرة.

تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم تمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني

١٧ - في عام ٢٠٠٢ أحرز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقدما كبيرا في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم تمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني في سياساته وبرامجه. وفيما يلي بعض النتائج البارزة:

(أ) تقوية وزيادة تركيز الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين من أجل زيادة تمكين المرأة وإعمال حقوقها. واستمرت آليات التنسيق، مثل الأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات والآليات المفصلة على البلدان، ومنها التقييمات القطرية المشتركة (CCAs) وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs)، في إتاحة الفرص اللازمة للصندوق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأمم المتحدة وسياستها في الميدان والمقر. وتولى الصندوق رئاسة الأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات المعنية بمسائل الجنس في ١١ بلدا وشارك في رئاسة أفرقة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في ٤ بلدان. وقدم الصندوق مدخلات في الأعمال التحضيرية للتقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٩ بلدا. وفي المقر تتولى المديرة التنفيذية للصندوق رئاسة فرقة العمل التابعة لشبكة الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في التقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠١ قامت فرقة العمل بمبادرات لإعداد تقييم جنساني للتقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان الصندوق أول هيئة تتولى رئاسة فريق العمل المعني بنوع الجنس التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وتعاونت فرقة العمل المعنية بأفغانستان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل وثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في إسلام أباد فيما يتعلق بصياغة العنصر الجنساني في برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني، ٢٠٠٢ وإعداد تقييم للاحتياجات الأولية للانتعاش والتوظيف في أفغانستان من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي؛

(ب) وضع اتفاقات جديدة وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، مما أتاح فرصا قيمة للغاية لتمكين الصندوق من إحراز تقدم في تنفيذ ولايته بوصفه عنصرا حفازا في منظومة الأمم المتحدة. ويزداد تداؤب الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بضعة جهات، ويعود الفضل في ذلك، جزئيا، إلى الترتيبات الجديدة التي أتاحت للصندوق إمكانية تنفيذ بعض المشاريع لصالح البرنامج. وجاء في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد المكاتب القطرية التي أبلغت عن القيام بأنشطة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة زاد من ٣٩ إلى ٥١ بلدا. وبعد أن قام الصندوق بتنفيذ ١١ من مشاريع برنامج الأمم المتحدة بالإضافة إلى مشاريع أخرى، صارت المنظمتان تتعاونان الآن على إعداد ميزانيات لمشاركة الأنشطة التي يضطلع بها في منطقة الأنديز وأول دراسة تقوم على خط الأساس بشأن حالات التفاوت بين الجنسين في بوتان ودراسة بشأن آثار النزاع المسلح على المرأة الفلسطينية. وأكبر مشروع يضطلع به الصندوق بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عبارة عن مبادرة يبلغ حجم تمويلها ٧٩٠ ٠٠٠ دولار ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في بوروندي. ولقد أدى تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب إلى التوقيع على مذكرة تفاهم، واشترك الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمسائل الجنسين والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، قام بإبرام اتفاق مع البرنامج لتغطية تكاليف قيام الصندوق بتوفير الخبرة الفنية اللازمة لمعالجة مسائل الجنسين في سيراليون والهند ومقر الصندوق في نيويورك. وواصل الصندوق تنفيذ مشروعين تابعين لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في أنغولا وإندونيسيا، وتوفير الدعم اللازم لستة من الاختصاصيين في مجالات نوع الجنس والسكان والتنمية في أفرقة الدعم القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية؛

(ج) وزيادة إبراز الابتكارات الميدانية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المجال الحكومي الدولي. ولا تزال لجنة مركز المرأة تقوم بدور المحفل الرئيسي الذي يتيح للصندوق إمكانية ربط الإجراءات التشريعية بالواقع التنفيذي. وفي عام ٢٠٠١ قام الصندوق أيضا بتوفير مساهمة تتمثل في دراية فنية وخبرة في المجال الجنساني خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة لموضوع دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والجزء الرفيع المستوى المعني بأفريقيا من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين لإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) بوجه عام ودورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وبالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قام الصندوق بعقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن نوع الجنس والتمييز العنصري في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٨ - ولا تزال الفرص والتحديات المتعلقة بمراعاة تعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة في حالة ازدياد. ومن العناصر البالغة الأهمية في هذا المجال مدى إمكانية إتاحة الدراية الفنية المتعلقة بمسائل الجنسين للممثلين المقيمين بناء على الطلب. وقام برنامج المستشارين المعنيين بمسائل الجنس

التابعة للصندوق بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بإيفاد بعثات ميدانية من الاختصاصيين المعنيين بنوع الجنس والسكان ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن إيفاد اختصاصيين في مسائل الجنس، مما أدى إلى زيادة الدراية الفنية المتعلقة بمسائل الجنس في الميدان. ومن شأن إعداد تقييمات لهذه البرامج في عام ٢٠٠٢ أن يفضي إلى معلومات هامة يمكن الاستناد إليها في وضع خطط دعم منقحة تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على البيئة.

دعم الشراكات التعليمية والاستراتيجية

١٩ - أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق في دعم الشراكات التعليمية والاستراتيجية إلى بعض الإنجازات الهامة، تشمل ما يلي:

(أ) إعداد الوثائق ونشر الخبرات والدروس المستقاة بصورة أكثر تحديدا للأهداف وأكثر تركيزا، خاصة لأغراض استنساخ النماذج واقتسام المعارف. ومن أجل ضمان زيادة تحديد الأهداف وتركيز الوثائق ونشرها، يستخدم الصندوق طائفة عريضة من وسائط الإعلام والمواد لنشر الخبرات والدروس المستقاة. ومن الأمثلة على هذا النهج المنشور المعنون ''تصور حياة خالية من العنف''. وهذه المجموعة من الملصقات واللمحات التلفزيونية والإذاعية، والكتيبات والمواد الأخرى المتاحة من الجهات المانحة للصندوق الاستئماني التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرهم من الشركاء متاحة في شكل كتاب، ويمكن أيضا الحصول عليها بالوسائل الإلكترونية من قاعدة بيانات متاحة للباحثين توجد في مركز تبادل وسائط الإعلام/المواد بجامعة جونز هوبكنز. وإتاحة هذه الصور بطريقة إلكترونية تتيح للناشطين على نطاق العالم إمكانية تكييف هذه الأدوات/المواد أو استنساخ كل منها، مما يوفّر الوقت والأموال لدى تصميم الحملات والرسائل الإعلامية. ويقوم الصندوق بزيادة إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات عن طريق نشر الدراسات الإفرادية ومواد التدريب وتوسيع نطاق مواقعها على الويب والتدريب الجماعي على استخدام الإنترنت - خاصة باللغات المحلية - كما يتجلى من حلقة الاتصال الخاصة بالمرأة العربية؛

(ب) إحداث زيادة كبيرة في التعاون مع الشركاء لضمان إتاحة إمكانية الوصول إلى التجارب الابتكارية وتبادل الممارسات الجيدة بالنسبة للجهات المعنية. ولا يزال الصندوق يقوم بتوفير الدعم لشبكات من الصحفيين بهدف زيادة حجم التقارير التي تبرز مسائل الجنسين في كل منطقة. وظل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقوم أيضا بتنسيق حلقات عمل معنية بالاتصالات الاستراتيجية الغاية منها أن ''تحكي القصة'' وضع للعنف الموجه ضد المرأة في كل منطقة، مما يفضي إلى تعزيز الشراكات والاستراتيجيات الإعلامية بين المانحين ومكاتب الصندوق. كذلك جرى استخدام الرحلات الدراسية لتعميق علاقات العمل وعمليات تبادل الآراء بين الأقران؛

(ج) ويجري إحداث تحول داخل الصندوق من المشاريع المعزولة إلى البرامج المواضيعية المدعومة بالمعدات الحديثة وعمليات التقييم من أجل رصد حركة التغيير والتعلم منها. وتسهم عمليات التخطيط الاستراتيجية الإقليمية التي تتم ضمن إطار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وعمليات التخطيط الداخلية التي ترمي إلى تحديد مسار عملية إحلال اللامركزية في زيادة التركيز الاستراتيجي بالنسبة لمبادرات الصندوق. وفي عام ٢٠٠١ قام الصندوق بتدشين ١١ من الأنشطة المعنية بالتقييم، تم إنجاز خمسة منها. ويمكن على أساس شأن النتائج المحرزة وضع الأساس اللازم لإعداد البرامج وإدخال التعديلات اللازمة في منتصف المدة. ومن أجل ضمان أن تتاح للموظفين الأدوات اللازمة

لاقتسامها واستكمال الدروس والخبرات، قام الصندوق بإتاحة موقع على الشبكة الداخلية كان له فضل كبير في تيسير الوصول إلى الموارد الداخلية للمنظمة في مجال المعرفة.

ثالثا – الإدارة المالية

٢٠ - تنطوي استراتيجية وخطة عمل الصندوق (٢٠٠٠-٢٠٠٣) على تحد كبير يتمثل في تحويل المنظمة إلى صندوق مقداره ٤٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٣. ورغم أن زيادة الموارد ظلت بطيئة ومطردة حتى الآن، إلا أن تحقيق الأهداف المحددة خلال العامين المقبلين يتطلب دفعة كبيرة.

٢١ - وفي عام ٢٠٠١، كانت استراتيجية تعبئة الموارد التي يأخذ بها الصندوق تركز على وضع الأساس اللازم لإقامة شراكات استراتيجية مع مختلف المانحين حول مجالات مواضيعية رئيسية. وزادت المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية بنسبة ٨ في المائة من ١٩,١ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠,٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠١. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تزيد فيها الموارد الأساسية للصندوق عن ٢٠ مليون دولار. كما زادت التبرعات المعلنة لعدة سنوات زيادة كبيرة في عام ٢٠٠١، بحيث بلغت ما يربو على ٥٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. وزاد مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق في عام ٢٠٠١ بحيث بلغ ٢٧,٩ ملايين دولار، أي بما يعادل ١,٣ ملايين دولار، أو ٥٠ في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويقوم الصندوق أيضا بتكثيف جهوده في مجال تعبئة الموارد من أجل تحقيق الهدف المتمثل في ٣٥ مليون دولار من جميع المصادر بنهاية عام ٢٠٠٣.

٢٢ - واتخذ الصندوق خطوات لزيادة وتنويع قاعدة الموارد الخاصة به، كما يتجلى من إنجازات عام ٢٠٠١، من أجل تحقيق الأهداف الفرعية الثلاثة التالية:

(أ) تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات مع المتبرعين الثنائيين حول المجالات محل الاهتمام المشترك. ففي عام ٢٠٠١ قام الصندوق بتعزيز وتوسيع نطاق الشراكات المبرمة مع عدد من المانحين الثنائيين، مما أدى إلى قيام سبع حكومات مانحة بزيادة مساهماتها وتقديم حكومة واحدة لمساهمة للمرة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المتواصل لدولار الولايات المتحدة ترتبت عليه آثار كبيرة على الإيرادات الفعلية الآتية من المانحين الذين يعلنون التبرعات بعملاتهم المحلية. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة على بلدان الاتحاد الأوروبي منذ تخفيض اليورو بحوالي ٧ في المائة من قيمة دولار الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠١. فإذا كان هنالك سعر صرف مستقر بدرجة أكبر لكان حجم المساهمات المقدمة أكبر بكثير مما هو عليه الآن. وخلال عام ٢٠٠١ واصل الصندوق إبرام ترتيبات جديدة بشأن التمويل المشترك المتعدد السنوات مع عدة جهات مانحة. ونتيجة لذلك وافق المانحون على ما مجموعه ١٢,٣ ملايين دولار تمثل ٦,٩ ملايين دولار و ٥,٤ ملايين دولار لاقتسام التكاليف وللصناديق الاستئمانية الفرعية لسنوات متعددة، على التوالي، بالمقارنة مع ٨,٢ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠. وتظهر التبرعات الجديدة المعلنة لاقتسام التكاليف والصناديق الاستئمانية الفرعية زيادة تبلغ ٤,١ ملايين دولار، أي بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة مع العام السابق؛

(ب) اجتذاب الأموال اللازمة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بإقامة شراكات جديدة مع الوكالات المتعددة الأطراف. وقد أدى تعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عام ٢٠٠١ إلى زيادة الموارد والتعاون الاستراتيجي. وجرى تعزيز الشراكة القائمة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، مما أتاح مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لعمل الصندوق وإبرام مذكرة تفاهم قوية بين

المنظمات المعنية. وأدت الاتفاقات المبرمة مع الوكالات المنفذة إلى تعزيز علاقة الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى دعم قدر كبير من العمل على الصعيد الميداني؛

(ج) زيادة الفرص المتاحة لإقامة شراكات مع بعض مؤسسات القطاع الخاص الملتزمة اجتماعيا. فلقد قام الصندوق بتوسيع نطاق شراكاته بحيث تجاوزت وكالات الأمم المتحدة والمتبرعين التقليديين، وذلك باستكشاف فرص جديدة للتعامل مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات وشركات القطاع الخاص. وكان من بين المصادر الهامة لدعم الصندوق في عام ٢٠٠١ مؤسسة الأمم المتحدة، حيث قامت بمطابقة ٣ ملايين دولار في شكل تبرع معلن مقدم من إدارة التنمية الدولية/المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (DFID/UK) بمبلغ آخر مقداره ٣ ملايين دولار لصالح برنامج الصندوق المعني بالمرأة في حالات النزاع. وحصل الصندوق كذلك على تمويل من مؤسسة فورد ومؤسسة نويل لمشروعين واحد في الهند والآخر في المكسيك. ويتيح توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص بعض الفرص والتحديات الفريدة. ونجحت المكاتب الميدانية للصندوق في إقامة شراكات مع مؤسسات مثل شركة لوكسيتان (l'Occitane) (داكار) وشركة سيسكو سيستمز إنك ومؤسسة سيسكو (عمان) وتشكل اللجان الوطنية التسعة عشر للصندوق مصدر آخر للنمو المحتمل.

رابعا – التوصيات

٢٣ – الأولويات الرئيسية التي يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها توصي بها سنويا اللجنة الاستشارية التابعة للصندوق، وهي تتألف من خمسة دول أعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة وتمثل مناطقها الإقليمية. وتشمل التوصيات المقدمة من اللجنة في دورتها الثانية والأربعين ما يلي:

(أ) ترحيب اللجنة الاستشارية بالجهود الجارية التي يبذلها الصندوق لدعم قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية على إجراء التحليل الجنساني للميزانيات. وتشديد اللجنة على أهمية ربط الجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في الميزانيات الوطنية بالجهود المبذولة لتعميم نفس المنظور في الإحصاءات الوطنية؛

(ب) إشادة اللجنة الاستشارية بالجهود الحالية التي يبذلها الصندوق للمساهمة في متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، علاوة على حثها للصندوق على مواصلة عمله في مجال الوقاية والإنذار المبكر وتأكيدها على ضرورة توفير المعلومات ذات الصلة بآثار المنازعات المسلحة على المرأة ودور المرأة في إقامة صرح السلم بشكل منتظم لجميع الهيئات المعنية بتقرير السياسات وهيئات اتخاذ القرارات؛

(ج) إحاطة اللجنة الاستشارية علما بالفجوة المتزايدة بين الحجم الذي يزداد باستمرار وطلبات المنح التي تقدم إلى الصندوق الاستئماني بهدف دعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة وما للصندوق من قاعدة موارد سنوية ثابتة نسبيا. وحث اللجنة الاستشارية للصندوق على تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بجمع الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني، خاصة بتعيين يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة) بوصفه اليوم الذي توجه فيه نداءات محددة إلى الدول الأعضاء والمساهمين المحتملين الآخرين من أجل زيادة التبرعات المعلنة للصندوق.

(د) حث اللجنة الاستشارية للجهات المعنية على التعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية وضمان تحقيق المساواة بين الجنسين بوصف ذلك هدفا مستقلا من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المشتركة بين جميع الأهداف الإنمائية. وحث اللجنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الجهة الرسمية لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الاستفادة من الدراية الفنية للصندوق فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في إنجاز العناصر الجنسانية لجميع الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) تشجيع اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الاستفادة من تقييم مستشارة شؤون الجنسين (وغيره من التقييمات ذات الصلة المتعلقة بتوفير الدراية الفنية المتعلقة بنوع الجنس لنظام المنسقين المقيمين) فيما يتعلق بتوسيع نطاق التقييم اللازم لتحديد دور المستشارين المعنيين بشؤون الجنسين والأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات، وغيرهما من الآليات، وتحديد الاحتياجات اللازمة لإحداث زيادة قصوى في الدراية الفنية بمسائل الجنسين التي تقدم لنظام المنسقين المقيمين؛

(و) إحاطة اللجنة الاستشارية علما بالحاجة البالغة الأهمية لإشراك الصندوق وصناديق أخرى معنية بالأمر في التقييم الشامل الذي سيجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تبسيط النظم الإدارية الخاصة به. وتشديد اللجنة الاستشارية على ضرورة مشاركة وتمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة التدشين والتصميم من أجل ضمان سلاسة ربط نظم الصندوق بالتغيرات التي يجري إدخالها على صعيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضمان عدم إغفال ما للصندوق من احتياجات محددة خلال الجهود الرامية إلى ترشيد نظم البرنامج.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، المجلد الأول، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ - ٣/٢٣، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٦، المرفق.